مورد رأس المال والتقنية

أدى ارتفاع أسعار البترول وزيادة إنتاجه في السبعينات إلى وجود فوائض مالية كبيرة لدى الدول العربية المنتجة للنفط. والتي تستطيع إنفاقها على مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة. ومن أهم العقبات التي تواجه جميع الدول النامية ومن بينها الدول العربية، أنها تضطر لاستيراد كل أو أغلب احتياجاتها من مورد رأس المال والتقنية الذي يكاد يكون المحدد الرئيسي لدرجة النمو الاقتصادي، بل هو من أهم مقومات التنمية الاقتصادية.

تقع كثير من الدول النامية في حلقة مفرغة عندما يأتي الأمر لزيادة رأس المال والتقنية، وذلك لأنها تحتاج لمزيد من الإنتاج القابل للتصدير لزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، التي تمكنها من زيادة مشترياتها من هذا المورد، ولزيادة الإنتاج لا بد من زيادة استخدام هذا المورد.

ولقد ازدادت الاستثمارات الرأسمالية وازداد استخدام التقنية الحديثة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين بدرجة ملحوظة، كما تركز استخدام رأس المال في العالم العربي في تطوير البنى الأساسية ورأس المال الاجتماعي الذي تضطلع به الحكومات في الغالب، وفي قطاعي الزراعة والصناعة والسياحة في شكل استثمارات خاصة.

1 - البنى الأساسية:

تزايد الإنفاق على البنية الأساسية في الدول العربية وخاصة النفطية منها، حيث شمل هذا الإنفاق الطرق السريعة والزراعية، وشبكات نقل البترول والغاز والمياه والكهرباء، والمطارات والموانئ والمواصلات السلكية واللاسلكية وبناء وتحسين مرافق خدمات التعليم والصحة.

كلما تحسن مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية ازدادت الحاجة لتسحين البنية الأساسية التي تربط بينها والعكس صحيح.

2 - الزراعة:

من أهم القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام رأس المال والتقنية في الدول العربية هو القطاع الزراعي، والذي كان المصدر الرئيس للدخل والعملات الأجنبية في كافة الدول العربية قبل تطور سوق البترول. حيث كان من أهم ما تنتجه الدول العربية القطن والقمح والسكر ثم البقوليات والنباتات الزيتية والفواكه والخضروات.

رغم الجهود المبذولة في زيادة الإنتاج الزراعي وخاصة إنتاج السلع الغذائية فإن إنتاجها لم يكن بالقدر الكافي الذي يحقق الاكتفاء الذاتي لجميع الدول العربية، ما عدا المملكة العربية السعودية والتي تمكنت من تحقيق فائض في إنتاج القمح وارتفعت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المحصولات الزراعية الأخرى. وهذا يعني أن تحقيق الأمن الغذائي يحتاج لتكثيف الجهود بدرجة أكبر بكثير.

مما يدعو للتفاؤل أن الوضع الزراعي العربي الحالي يمكن تحسينه كثيراً، لأن الإمكانات الزراعية المتاحة سواد في اتجاه التوسع الأفقي باستخدام المزيد من رأس المال

والأرض (زيادة الأراضي الزراعية ورأس المال) أو في اتجاه التوسع الرأسي باستخدام المزيد من التقنية الحديثة (يعني زيادة إنتاجية الأرض باستخدام التقنية الحديثة) أو في كلا هذين الاتجاهين مازالت كبيرة.

وعلى وجه العموم فإن القطاع الزراعي في الدول النامية قد أهمل أكثر من السابق نتيجة الجري وراء التصنيع باعتباره الحل لمشكلة التنمية الاقتصادية، وذلك بناءً على أن الدول المتقدمة كلها دول صناعية والدول المتخلفة كلها أو جلها زراعية.

ونخلص مما سبق إلى أن القطاع الزراعي في الدول العربية يمكن تطويره وزيادة إنتاجه وإنتاجيته باستخدام المزيد من رأس المال والتقنية، والمزيد من الأراضي الملائمة، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية العاملة في الزراعة التي تشكل معظم السكان في هذه الدول.

3 - الصناعة:

القطاع الآخر المهم من حيث استخدام رأس المال والتقنية هي الصناعة، والتي تعتمد بطبعها كثيراً على رأس المال والتقنية. ولكن اتضح مؤخراً أن التصنيع لبس هو الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية، خاصة إذا لم تتوافر له مقوماته الأساسية قبل السير فيه كطريق للنهضة والنمو.

ومن أهم دوافع التصنيع في الدول العربية، إحلال الواردات الصناعية بإنتاجها محلياً، ولزيادة الدخل وفرص العمالة ، ولتنويع مصادر الدخل القومي. بدأ التصنيع في الدول العربية بصناعة النسيج، ثم صناعة الأغذية ثم صناعة البتروكيميائية.

وتنقسم الصناعة في الدول العربية إلى قسمين رئيسين هما:

أ. <u>الصناعات الاستخراجية:</u>

تشمل الصناعات الاستخراجية استخراج البترول والمعادن الأخرى. ومن أهم الصناعات الاستخراجية الأخرى في الدول العربية، هي استخراج الفوسفات خاصة بالمغرب والأردن وتونس، ثم إنتاج الحديد والذي تتصدر موريتانيا الدول العربية في إنتاجه.

<u>أهمية الصناعات الاستخراجية:</u>

i. لها دور أساسي في اقتصاديات الدول العربية.
ii. تسهم في تنفيذ كثير من المشروعات في الدول العربية، التي لا تنتجه بالإضافة إلى فرص العمالة التي توفرها.

ب. <u>الصناعات التحويلية:</u>

كانت الصناعات التحويلية تسهم بنسبة ضئيلة جداً في الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي ولكنها ارتفعت تدريجياً، كما أن أغلب هذه الصناعات التحويلية تعتمد على البترول وذلك لأن من أهمها صناعة تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات. حيث أن أهميتها في

ازدياد خاصة في اقتصاديات الدول العربية البترولية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمتها المضافة بالمقارنة مع بيع النفط خاماً أو مكرراً.

ومن الصناعات التحويلية المهمة في العالم العربي صناعة الأسمدة التي وصلت إلى الاكتفاء الذاتي في بعض أنواعها كاليوريا والأمونيا، تليها صناعة الأغذية والتي من أهمها صناعة الألبان وصناعة الزيوت النباتية والحيوانية والسكر والمعلبات السمكية. بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب.

نخلص إلى أن أهمية الصناعة في الدول العربية بدأت تتزايد، ولكن نلاحظ أن هناك أمية وظيفية لدى العمال الصناعيين، مما يتطلب تكثيف الجهود لمحو هذه الأمية الوظيفية، ورفع مستوى مهاراتهم كخطوة مهمة لتبني وتأصيل التقنية في العالم العربي.

4- السياحة:

كانت أكثر الدول العربية اهتماماً بالسياحة مصر ولبنان وتونس لأسباب تتعلق بالمناخ وجمال الطبيعة، ولا تزال السياحة من مكونات الدخل الوطني. كما بدأت بقية الدول العربية بالاهتمام بالسياحة مؤخراً لتزايد أهميتها على مستوى العالم.

المشكلات البيئية

أهم المشكلات البيئية في الدول العربية ترتبط بأهم قطاعين اقتصاديين في هذه الدول هما الزراعة والبترول. فقد شهدت الدول العربية الزراعية مؤخراً كثيراً من التدهور البيئي واختلال توازن البيئة وخاصة السودان ثم المغرب.

أسباب المشكلات البيئية:

1- القطع الجائر للغابات وتحويل المراعي إلى أراضي زراعية لزيادة المحاصيل الزراعية بهدف زيادة صادراتها، مما أصاب الدول بالتصحر والجفاف وخاصة السودان (إقليم دارفور).

2- انحسار أعداد الحيوانات والطيور البرية بشكل محدود مما أدى إلى قيام بعض الدول العربية بإنشاء المحميات لحمايتها.

3- التلوث المائي: انسكاب البترول يلوث المياه يقلل الثروة السمكية وغيرها من الحياة المائية، مالم تتخذ الوسائل اللازمة لدرء هذه المخاطر. ومن أهم الاحتياجات التي قامت بها هذه الدول هي إبعاد محطات تحلية المياه من مواقع استخراج البترول وتكريره.

4- التلوث الهوائي: يرتبط بكثافة الصناعات وتركز السيارات في المدن الكبيرة، فلا تزال الدول العربية بعيدة عن مخاطره فيما عدا الآثار السالبة التي تأتيها من الخارج شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى. ولكن ظهر تلوث الهواء في بعض المدن العربية الكبيرة جراء عوادم السيارات التي يتزايد استخدامها وخاصةً القاهرة. ومن أهم الوسائل لتخفيف الآثار

البيئية الضارة لعوادم السيارات هو الحرص على صيانتها واستخدام البنزين الخالي من الرصاص.

موضوعات أخرى ذات علاقة بالموارد

1 - **التكامل الاقتصادي:**

يحدث عادة بين الدول المتجاورة سعياً للاستفادة القصوى من مواردها الاقتصادية، الأمر الذي عززه تيار العولمة الذي أخذ طريقه إلى العالم، فتكاملت اقتصادات العديد كالدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) وبعض الآسيوية (Aisian)، ومجلس التعاون الخليجي (GCC).

2 - **التنمية المستدامة:**

أصبحت شعاراً تنموياً في كل دول العالم، وخاصة بعد تفاقم المشكلات البيئية والتي من أهمها التغيرات المناخية وسخونة الأرض وثقب الأوزون.

3 - **التنمية الإقليمية:**

أصبحت هاجساً يؤرق كثيراً من الدول لأن انعدامها قد يصل إلى درجة الحروب عندما تستفحل نتائجه السيئة.

التكامل الاقتصادي العربي:

تعريف التكامل الاقتصادي:

هو دمج عدة موارد تمتلكها عدة أقطار أو عدة أقاليم في قطر واحد في عملية إنتاجية واحدة، بهدف الحصول على أقصى عائد منها. وذلك لأن عملية التكامل تزيد عائدات الموارد وتجعل إنتاجها أعلى مما هو عليه في وضعها قبل عملية التكامل.

أنواع التكامل:

1 - **التكامل الاقتصادي رأسياً:**

يعني تجميع حلقات إنتاجية تكمل بعضها البعض في مشروع إنتاجي موحد. كأن تنتج مرحلة من مراحل الإنتاج في أحد الأقطار وتتم مراحل الإنتاج الأخرى في القطر أو الأقطار الأخرى التي تشترك معه في عملية التكامل وذلك حسب الأفضلية النسبية في كل منها. (كأن تنتج قطعة في البحرين ثم تقوم الكويت بإكمالها، وبعد ذلك تكملها السعودية وذلك حسب الأفضلية النسبية لكل دولة في أي جزء من الإنتاج).

2 - **التكامل الاقتصادي أفقياً:**

يعني اشتراك عدة دول أو أقاليم مختلفة في مشروع أو عدة مشروعات تقام في إحدى البلدان المشتركة في عملية التكامل، والتي تحدد بناءً على أسس الفعالية والكفاءة الاقتصادية.

التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة تعريفات ولكن أكثرها قبولاً هو تعريف لجنة براندتلاند في تقريرها المعنون بمستقبلنا المشرق أن التنمية المستدامة هي: التنمية التي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة بها.

فلتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة على الدول العربية البترولية، الأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في البترول خاصة وهو من الموارد القابلة للنضوب.

التنمية الإقليمية:

من أهم أدوات التنمية الإقليمية تطوير البنية التحتية وخاصة المواصلات التي تربط الأقاليم الأقل نمواً بالمركز وببعضها البعض، ومد الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة والخدمات الشخصية وكل ما من شأنه إيقاف أو تقليص الهجرة من تلك الأقاليم إلى أقاليم أخرى داخل البلاد أو خارجها.